جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات
العليا/النجف الاشرف

قسم القانون العام

الاتجاهات الحديثة

للتقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة

رسالة مقدمة من قبل الطالب

عبد الواحد كاظم عبود الربيعي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل
درجة الماجستير في القانون الجنائي

بإشراف

الأستاذ الدكتور
أحمد حمد الله احمد

أستاذ القانون الجنائي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا دَاوُودُ إِنَا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ
فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة ص الآية ٢٦

الإهداء

- إلى من تزداد به النعم ,وتزول به النقم النبي محمد خير العرب والعجم, وإلى عترته التي ترفع بهم الهمم .
- إلى كل قطرة دم سقت أرض العراق الخصبة, ودافعت عن أرضه, وسماءه فارتفع العراق شامخا بدمائهم الطاهرة, وكل روح شهيد كسرت قيود الطواغيت ,وكل يتيم غسل بدموعه جسد أبيه الموشم بالدماء الزاكية ,وكل أُم, أو بنت, أو أخت, أو زوجة ما زالت تنتظر على الباب لقاء الأحبة .
- إلى بلدي العراق العظيم .
- إلى سيدي, وقائدي, وملهمي, ومرجعي السيد علي السيستاني حفظه الله وأدام ظله علينا.
- إلى من فارقنا باكراً والديَ ووالدتي, واخي .
- إلى شريكتي في أحزاني, وأفراحي, نعم العون, والسند, ومن حملت وزر طموحي الذي لم يكن له أحد سواها فقط أم أولادي زوجتي .
- سندي وقوتي في السراء والضراء أخوتي, وأخواتي .
- إلى عقبي, وخلفي في هذه الدنيا أمير , وكرار , ومصطفى .
- إلى أساتذتي الأجلاء الذين كانوا ليَ نعم المدد وسددوا ليَ الخُطى, وفي حيرتي كانوا المنجدَ, أساتذتي ألكرام في معهد العلمين .
- إلى من وجهني في هذا التحدي, مشرفي على رسالتي, ومن خط ليَ الخطوط الأولى.
- إلى كل شخص وقف معي, وساندي, وشجعني, ودعمني, ولو بكلمة, او موقف , زملائي في العمل .

الباحث

شكر وعرفان

إنَ اَلشكر لله أولاً وآخرً

احمد الله الذي شكرهُ فوزا للشاكرين, وحمدهُ عزا للحامدين, وطاعته نجاة للمطيعين, وأتم الصلاة وأفضل التسليم على سيدنا ومولانا نبي الرحمة ابي القاسم محمد خاتم الأنبياء والمرسلين الخاتم لما سبق والفاتح لما استقبل نصر الحق بالحق, والهادي إلى صراطك المستقيم وعلى آله وصحبه أجمعين, قال سيد البلغاء والمتكلمين سيدي ومولاي أمير المؤمنين علي ابن ابي طالب "عليه السلام "إنَ النعمة موصولة بالشكر, والشكر متعلق بالمزيد ولن ينقطع المزيد من الله حتى ينقطع الشكر من العبد"

وبعد فإنَي اتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل الدكتور (أحمد حمد الله أحمد) لقبوله الاشراف على رسالتي وجهوده المبذولة في متابعتي خلال مدة الكتابة, كما اتقدم بأسمى معاني الشكر مقدما إلى الأساتذة الأفاضل الخبير العلمي, والمدقق اللغوي والأساتذة الكرام في لجنة المناقشة لما سيبدونه, وما سيضيفونه علي من سديد رأيهم ودقة ملاحظاتهم سواء بالحذف, والاضافة أم التعديل لما تناولناه في هذه الدراسة من أمور.

كما اتقدم بالشكر والعرفان إلى أصحاب الفضل علي, وعلى العديد ممن لديهم الطموح في إكمال دراستهم العليا وكل من أسهم في بناء هذا الصرح العلمي الشامخ وكل من أسهم في قيام وتأسيس معهد العلمين للدراسات العليا المتألق , وكل الأساتذة الأفاضل والإداريين الذين يعملون في هذا الصرح العلمي وأساتذتي في السنة التحضيرية ممن أفاضوا علينا ولم يبخلوا باي معلومة ترفع من مستوانا العلمي , كما أخص بالشكر .

ولا يفوتني أنَ اتقدم إلى كافة العاملين في المكتبة المركزية في محافظة الديوانية والمكتبة المركزية في جامعة القادسية ومكتبة كلية القانون في جامعة القادسية وكذلك مكتبة الروضة الحيدرية والعتبة الحسينية والعباسية ومكتبة جامعة النهرين ومكتبة جامعة الفراهيدي ومكتبة كلية القانون في جامعة الكوفة, كما وجه الشكر إلى العاملين في محاكم الجنايات في (نينوى والقادسية وبابل والنجف الاشرف ومحكمة

جنايات الكرخ), وبالأخص رئيس محكمة استئناف الديوانية ورئيس محكم جنايات القادسية, كما اتقدم بالشكر الى العاملين في الدوائر القانونية لقيادة شرطة محافظة النجف الأشرف, والديوانية لما قدموه ليَ من خدمة وتسهيل في عملي الخاص برسالتي.

كما اتقدم بالشكر والتقدير إلى كل شخص دعمني, وساعدني وقدم ليَ النصيحة في اكمال دراستي في معهد العلمين , ومن وقف معي في كتابة رسالتي ومن ساعدني وأعطاني من وقته من أجل تصويب عملي هذا, وأخص بالذكر السيد اللواء الحقوقي (قحطان عبد الله سلمان السعيدي) عضو محكمة تمييز قوى الأمن الداخلي, والعميد الحقوقي (إحسان علي حسين) قسم الادعاء العام في الديوانية, والعقيد الحقوقي (جاسم محمد الصفار), والعقيد الحقوقي الدكتور (محمد عباس حمزة), والرائد الحقوقي الدكتور(بهاء عبد الحسين) والعاملين في محاكم قوى الامن الداخلي الرابعة بفرعيها (الاولى والثانية)٠

الباحث

المستخلص

يعد موضوع (الاتجاهات الحديثة للتقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة) من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر كون معظم دول العالم تبنت الوسائل الإلكترونية الحديثة في تغيير سياستها العامة, والجنائية من خلال استخدامها لتكنولوجيا المعلومات الحديثة, والمتطورة, ووسائل الاتصالات وتعد المؤسسات القضائية صمام الأمان الأول لتطبيق القانون, وضمان تحقيق الأمن العام, والعدالة الجنائية من خلال الاعتماد على تلك التحولات, والتطورات التكنولوجية, والرقمية من دون المساس بالضمانات الدستورية, والقانونية, وكان العراق من بين الدول التي واكبة التطور من خلال الاعتماد على نظام التقاضي عن بعد في مؤسساته القضائية وذلك من خلال التعليمات والتوجيهات الصادرة من مجلس القضاء الأعلى . وقد حذت محاكم قوى الأمن الداخلي في العراق حذوا ما عملت به المحاكم الأخرى لأهمية المحاكمات الجارية امامها لرجال الشرطة كافة من أجل مواكبة التطور وتذليل وتجاوز الصعوبات كافة , ولعدم وجود نصوص تشريعية صريحة تضمن الحاجة القانونية اللازمة لتطبيق المحاكمة عن بعد لرجال الشرطة والاعتماد على التوجيهات والتعليمات فقط .

وقد بادرنا بإعداد هذه الدراسة المفصلة لإيجاد الاستنتاجات ووضع بعض المقترحات التي نراها مناسبة مستقبلا وقد اقتضت الدراسة إنَ نتناولها من خلال الاعتماد على مناهج علمية متعددة منها المنهج التحليلي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن, وذلك من ضمن النصوص القانونية, وما جاء في التعليمات, والتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة بتنظيم عمل التقاضي عن بعد , وقد خرجنا بجملة من النتائج المهمة من خلال بيان ماهية التقاضي الجزائي عن بعد وكذلك عدم وجود نص قانوني صريح ومباشر من ضمن القوانين العراقية تنظم العمل بذلك النظام وبينا كذلك أحدث الوسائل المستخدمة فيه, وماهي الدول التي اعتمدت على هكذا أنظمة متطورة, التي لابد من توافر متطلباتها كافة بغية اعتمادها داخل العراق.

وقسمنا دراستنا على فصلين تناولنا في الفصل الأول منها : ماهية التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة من حيث مفهوم نظام التقاضي الجزائي عن بعد وتعريفه لغةً واصطلاحا وخصائص هذا النظام كذلك تم التطرق إلى الأساس التشريعي للتقاضي الجزائي عن بعد عالميا

وعربيا ومحليا, كما تم تناول متطلبات التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة ومتطلباته والذي بينا فيه مسوغات التقاضي عن بعد والمتطلبات الخاصة بهذا النظام وذاتية رجل الشرطة , اما الفصل الثاني فقد بينا فيه أحكام التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة على وفق الاتجاهات الحديثة من إذ مباشرة الدعوى في هذا النظام وفق التقنيات الحديثة, التي تتضمن تحريك الدعوى والتبليغ فيها وكذلك إلى كيفية انعقاد المحاكمة في ظل هذا النظام وسماع أطراف الدعوى كما وضحنا موضوع إجراءات النطق بالحكم والطعن فيه وتطبيقات نظام التقاضي عن بعد من إذ إجراءات المحكمة في المرحلة النهائية للمحاكمة وكذلك تطرقنا إلى تجارب وتطبيقات الدول على الصعيد الدولي والعربي وتطرقنا إلى التطبيقات الوطنية لهذا النظام.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
١	المقدمة	١-٥
٢	الفصل الأول: ماهية التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة	٦-٧٤
٢	المبحث الأول: مفهوم التقاضي الجزائي عن بعد	٧-٤٣
٣	المطلب الأول: تعريف التقاضي الجزائي عن بعد لغةً واصطلاحا وخصائصه	٧-٢٢
٤	الفرع الأول: تعريف التقاضي الجزائي عن بعد لغة واصطلاحا	٨-١٧
٥	الفرع الثاني: خصائص التقاضي الجزائي عن بعد	١٧-٢٢
٦	المطلب الثاني: الأساس التشريعي للتقاضي الجزائي عن بعد	٢٣-٤٣
٧	الفرع الأول: : الأساس التشريعي للتقاضي الجزائي عن بعد (وطنيا وعربيا)	٢٣-٣٦
٨	الفرع الثاني: الأساس التشريعي للتقاضي الجزائي عن بعد عالميا	٣٧-٤٣
٩	المبحث الثاني: مقتضيات التقاضي عن بعد لرجل الشرطة وذاتية رجل الشرطة	٤٤-٧٣
١٠	المطلب الأول: مسوغات التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة ومتطلباته	٤٥-٥٥
١١	الفرع الأول: مسوغات التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة	٤٥-٤٨
١٢	الفرع الثاني: متطلبات التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة	٤٨-٥٥
١٣	المطلب الثاني: ذاتية رجل الشرطة	٥٥-٧٤
١٤	الفرع الأول: تعريف رجل الشرطة	٥٥-٦٦
١٥	الفرع الثاني: واجبات رجل الشرطة	٦٦-٧٤
١٦	الفصل الثاني: أحكام التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة وفق الاتجاهات الحديثة	٧٥-١٦٣
١٧	المبحث الأول: مباشرة الدعوى في نظام التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة وفق التقنيات الحديثة	٧٦-١٢٦

١٨	المطلب الأول: تحريك الدعوى في نظام التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة	٧٧-١٠٩
١٩	الفرع الأول: تحريك الدعوى بحق رجل الشرطة وفق التقنيات الحديثة	٧٧-٩٨
٢٠	الفرع الثاني: تبليغ الدعوى الجزائية	٩٨-١٠٩
٢١	**المطلب الثاني:** انعقاد المحاكمة في نظام التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة وسماع اطراف الدعوى	١١٠-١٢٦
٢٢	الفرع الأول: انعقاد المحاكمة وفق الاتجاهات الحديثة	١١٠-١٢١
٢٣	الفرع الثاني: سماع أطراف الدعوى وفق الاتجاهات الحديثة	١٢١-١٢٦
٢٤	المبحث الثاني: إجراءات النطق بالحكم والطعن فيه وتطبيقات نظام التقاضي عن بعد	١٢٧-١٦٣
٢٥	المطلب الأول: الإجراءات النهائية للمحاكمة	١٢٨-١٣٨
٢٦	الفرع الأول: إصدار الحكم الكترونيا	١٢٩-١٣٤
٢٧	الفرع الثاني: الطعن الإلكتروني للأحكام	١٣٤-١٣٨
٢٨	المطلب الثاني: تطبيقات نظام التقاضي عن بعد وفق تقنية الكونفرانس	١٣٩-١٦٣
٢٩	الفرع الأول: التقاضي عن بعد على الصعيد الدولي والعربي	١٤٠-١٥٦
٣٠	الفرع الثاني: التقاضي عن بعد على الصعيد الوطني (المحلي)	١٥٤-١٦٣
٣١	الخاتمة	١٦٤-١٦٧
٣٢	قائمة المصادر	١٦٨-١٧٦

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع الدراسة:

إنَ التطور الحاصل بوسائل الاتصال التي تستخدم للتواصل عبر الإنَترنت, وثورة الاتصالات, والمعلومات التي اجتازت كل التصورات من خلال تقنياتها, وتحديثاتها, ونتيجة ذلك زالت كل الحواجز سواء الزمانية , والمكانية, وأصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة , إذ اعتمدت دول العالم على تغيير السياسة العامة, والسياسة الجنائية لها من خلال تبني استخدام تلك الوسائل الحديثة في إنَجاز, واكمال مهامها بأسرع وقت, و أقل تكلفة مما هي عليه في الطريقة التقليدية, أو الاعتيادية المستخدمة من قبل تلك الدول وكذلك للضرورة الملحة في مواكبة التطور الحضاري الحديث , ولقد أخذ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة, والاعتماد عليها نطاق واسع على صعيد دول العالم لما يتميز به وما يحققه من فوائد متوقعه وملموسة, والتي حققتها الدول والأنظمة التي تبنت تلك الوسائل الحديثة واعتمدت عليها في تطبيق, وتنفيذ أنظمتها وتعليماتها إذ عد هذا التقدم العلمي, والتقني ما يميز عصرنا الحديث, والذي أصبح عنوان العديد من الدول ورقيها ومن أجل تقديم أفضل الخدمات من قبل تلك الدول كان لزاما عليها من الالتفاتة المباشرة من قبلها إلى المؤسسة القضائية كونها تعد صمام الأمان في تطبيق الفانون وتنفيذه لضمان تحقيق الأمن العام في الدولة وتحقيق العدالة الجنائية من خلال التحول الرقمي, والتقدم التكنولوجي السريع ولكي تأخذ تلك المؤسسة نصيبها من ذلك التقدم والتطور ودون اي مساس جوهري بالضمانات الدستورية, والقانونية كان عليها أنَ تستند في استخدامها لتلك التقنيات إلى ما يضفي الشرعية على تلك الوسائل, فبدل من إنَ تكون مراحل تحريك الدعوى وكذلك إجراءات رفعها وتدقيقها وابداء الراي في قبولها من عدمه, وإصدار القرار المناسب من قبل المحكمة وتبليغ أطراف الدعوى وكافة الإجراءات المتعلقة بالدعوى كل ذلك دون حضور الأطراف إلى مقر المحكمة بحيث يكون ذلك عن بعد او كما يطلق عليه أحياناً من قبل بعض الدول بالإلكتروني .

إنَ نظام التقاضي عن بعد من اهم الجوانب التي تعمد الدولة إلى تطبيق أفضل النظم وأحدث التقنيات فيه لما له من مردود ايجابي على نظامها سواء كان الداخلي, ام الخارجي من حيث تقديم الخدمة بصورة بعيدة عن الحالة التقليدية التي كان يسري عليها نظام التقاضي سابقا , ومن ثم فقد عمدت معظم الدول إلى اعتماد نظام التقاضي عن بعد في مؤسساتها القضائية لما يتميز به هذا النظام من مميزات تجعل كافة الدول تسعى إلى تطبيقه , وكان من بين تلك الدول (العراق) الذي قام بإدخال نظام المحاكمة عن بعد في مؤسساته القضائية كونه يعد أحد الإجراءات التي سعت

الدولة لتطبيقه من خلال التوجيهات, والتعليمات التي أصدرتها الدولة من أجل تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية التي دعت إليه , وقد تم تطبيقه من خلال التوجيهات الصادرة من مجلس القضاء الأعلى باعتماد نظام الفيديو كونفرانس في كافة مؤسساته القضائية والتي أخذ بها تدريجيا (كأرشفة الدعاوي في كافة المحاكم وكذلك تطبيق نظام الفيديو كونفرانس في بعض المحاكم لأخذ افادات الشهود وبعدها تطور الامر وشمله افادة المشتكي حتى وصل الامر إلى أخذ افادة المتهم واجراء المحاكمة عن بعد باستخدام نظام الفيديو كونفرانس) , ولكون محاكم قوى الأمن الداخلي التي تختص بمحاكمة رجل الشرطة أياً كان صنفه, او مكانته, ومركزه القانوني يكون خاضع لتلك المحكمة , فقد دعت وزارة الداخلية إلى تطبيق نظام التقاضي عن بعد في محاكمها من أجل تذليل وتجاوز الصعوبات التي تواجه عمل تلك المحاكم, بحيث يصعب عليها في اغلب الأحيان تبليغ أطراف الدعوى بالموعد المحدد للمرافعة, او تأمين احضارهم وتبليغهم بقراراتها بسبب اعذار وحجج تؤدي إلى تأخير إنَجاز تلك القضايا, التي يمكن تجاوزها أثناء قيام تلك المحاكم باستخدام وتطبيق التكنولوجيا الحديثة التي تساعد في ضمان إنَجاز القضايا المعروضة امامها في مدة زمنية قياسية .

ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة عن طريق ما تتناوله من إجراءات تساعد على جعل النظام القضائي بصورة عامة, ونظام محاكم قوى الأمن الداخلي بصورة خاصة أكثر مرونة, وفاعلية في إنَجاز وحسم القضايا المعروضة أمامها من خلال الاعتماد على الوسائل التقنية, والتكنولوجية الحديثة ومدى تأثيرها ومساهمتها في جعل النظام القضائي يمتاز بالسرعة, والدقة, والكفاءة في إجراءاته وتقليل الجهد والوقت .

تكمن أهمية هذا الموضوع لما يسهم في عملية الحدَ من الحضور إلى المحاكم وكثرة التجمعات التي تسبب ازدحام شديد في المحاكم ويكون مردودها سلبي على عملية التقاضي , كذلك القضاء على التعاملات الورقية التي كان المحاكم تواجه صعوبة في تخزينها, والمحافظة عليها والمكان الكبير, والمساحة الواسعة التي تشغلها أثناء تخزينها كان ايضاً السبب والأهمية البالغة في اللجوء إلى نظام التقاضي عن بعد بصورة عامة , كما يؤدي إلى تقليل الاخطاء التي كان يقع فيها المستخدم للنظام القضائي التقليدي بسبب الصعوبات, والتحديات التي تواجهه , كما يؤدي إلى تقليل النفقات, والجهد من قبل أطراف الدعوى كافة.

كما إنَ الرغبة الشديدة للدول التي تسعى إلى تطبيق نظام التقاضي عن بعد من خلال مواكبتها للتطور التقني والتكنولوجي الحديث, الذي يساعد على تطوير نظامها القضائي ولما يفرضه الواقع العلمي الذي يشهده العالم باسره , من اعتماد الدول في كافة مجالاتها على استخدام الوسائل التقنية الحديثة التي تسهم في تقديم أفضل, وأجود الخدمات لمواطنيها وكافة الأشخاص ضمن نطاق حدودها , كما إنَ حداثة الموضوع لها الأهمية البالغة ليس فقط بالنسبة للتقاضي عن بعد بصورة عامة وإنَما إلى التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة بصورة خاصة كون الموضوع تطرق إلى شريحة وفئة لهم من الأهمية البالغة والكبيرة في المجتمع لاحتكاكهم المتواصل بكافة أنواع المجتمع .

ثالثا: اشكالية الدراسة:

يمكن لنا من خلال ما تم التطرق اليه للإجراءات الخاصة بالتقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة وسريان وتطبيق المبادئ والإجراءات العامة في القوانين على هذا النظام إنَ نوجزها ببعض النقاط وكالآتي:

١- عدم وجود نص تشريعي أو قانوني صريح يضمن ويضفي الحماية القانونية لتطبيق هذا النظام , وإنَما يتم الاعتماد على التوجيهات, والتعليمات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى , وبالتالي يتم تطبيق الإجراءات والمبادئ العامة في القوانين الاجرائية العامة والخاصة .

٢-كثرة الدعوى والتأخير في حسمها وانجازها لفترات طويلة بسبب كثرة التأجيل لأسباب عدة منها عدم تأمين احضار اطراف الدعوى في موعد المرافعة .

٣-وجود مشاكل فنية, وتقنية عند السير بتطبيق هذا النظام, وعدم وجود كادر فني متخصص يمتلك المستوى العلمي, والتقني, والفني الذي يؤهله للعمل في هذا النظام, عدم توفر البنى التحتية بصورة كاملة بسبب نقص الوسائل التقنية, والفنية الحديثة, وبمختلف أنواعها وأشكالها .

رابعا: اهداف الدراسة:

إنَ الهدف المنشود من خلال دراستنا هذه يمكن أنَ نضعها ونعبر عنه ببعض النقاط التي ستكون هي الاهداف التي تخص دراستنا وكالآتي:

١-التعريف بنظام التقاضي عن بعد, أو كما يسميه بعضهم بالمحاكمة الإلكترونية أو عن بعد وغيرها من التسميات .

٢-معرفة الإجراءات, والمبادئ التي يسير عليها, ويطبقها نظام التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة .

٣-التطرق إلى بعض التجارب من قبل الدول التي اعتمدت في نظامها القضائي عن بعد على تقنية الفيديو كونفرانس .

٤-معرفة إجراءات الدعوى ومراحلها من حيث بدايتها مرورا بالتبليغ ومناقشة أطراف الدعوى ولغاية إصدار الحكم والطعن فيه من قبل المتضرر .

خامسا: نطاق الدراسة:

إنَ نطاق دراستنا هذه في الأساس هو نطاق داخلي من ضمن النظام القضائي العراقي من خلال محاكمة رجل الشرطة عن بعد وليست دراسة مقارنةً ولكن تم الإشارة إلى بعض التشريعات من جانب الاستفادة من تجارب تلك الدول خاصةً, وإنَ الاختيار وقع على أقدم , وأول الدول العالمية تطبيقا لهذا النظام, وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا, اما على الصعيد العربي فكان من حيث الأفضل, والأحدث والأكثر تطبيقا, وإشارةً لهذا النظام وهي كل من المملكة العربية السعودية, و الإمارات العربية المتحدة .

سادسا: منهج الدراسة:

إنَ المنهج التحليلي الوصفي وكذلك المنهج المقارن في بعض الأحيان هما المنهجين اللذان تم السير وتطبيق موضوع دراستنا عليه , إذ تم تحليل بعض النصوص القانونية وكذلك وضع الوصف المناسب لها وللمعلومات التي يتم تداولها , أما من ناحية المنهج المقارن فإنَ موضوع دراستنا ليست دراسة مقارنة وإنَما تم اختيار بعض الدول والتشريعات المقارنة من أجل نقل تلك التجارب الناجحة لتلك الدول ومدى الاستفادة منها في موضوع دراستنا .

سابعا: هيكلية الدراسة:

أما الهيكلية التي تم اعتمادها بدراستنا هذه فهي كانت الطريقة الثنائية أذ ستتكون من فصلين وسيحتوي كل فصل على مبحثين وكل مبحث سيحتوي على مطلبين, وكل مطلب سيحتوي على فرعين , إذ سيكون عنوان الفصل الأول ماهية التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة , إذ سنتناول في المبحث الأول إلى مفهوم التقاضي الجزائي عن بعد والذي سيكون بمطلبين سنتناول في المطلب الأول إلى تعريف نظام التقاضي عن بعد لغة واصطلاحا, كذلك

سيتم التطرق إلى خصائص هذا النظام , اما المطلب الثاني فسيتناول الأساس التشريعي للتقاضي الجزائي عن بعد عالميا وعربيا ومحليا, اما المبحث الثاني سيتناول إلى مقتضيات التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة ومتطلباته والذي سيتناول في المطلب الأول إلى مسوغات التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة ومتطلباته اما المطلب الثاني فسيتناول إلى ذاتية رجل الشرطة من حيث التعريف والواجبات التي تميز رجل الشرطة عن غيره . اما الفصل الثاني فسيكون تحت عنوان أحكام التقاضي عن بعد لرجل الشرطة وفق الاتجاهات الحديثة, الذي سيتطرق في المبحث الأول إلى مباشرة الدعوى في نظام التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة على وفق التقنيات الحديثة الذي سيتطرق في المطلب الأول منه إلى تحريك الدعوى وتبليغها في نظام التقاضي الجزائي عن بعد لرجل الشرطة , في حين سيتطرق المطلب الثاني إلى انعقاد المحاكمة في ظل هذا النظام وسماع افادات أطراف الدعوى والمتعاونين مع العدالة , اما المبحث الثاني فسيتطرق إلى إجراءات النطق بالحكم والطعن فيه وتطبيقات نظام التقاضي عن بعد , الذي سيتطرق في المطلب الأول منه إلى إجراءات المحكمة في المرحلة النهائية للمحاكمة , في حين سيتطرق المطلب الثاني إلى تجارب وتطبيقات الدول العالمية والاجنبية, والعربية, وكذلك تجربة القضاء العراقي .